

متلازمة الانهيار المصرفي وأثرها في كفاية رأس المال لعينة من المصارف الخاصة في العراق للمدة 2006-2020

أ.م. ارشد محمد احمد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، اقليم كردستان، العراق.

المستخلص

الاستثمار، الشرق الأوسط) العراقية عينة له ولسلسلة زمنية ممتدة من 2006 لغاية 2020، وتم التوصل من خلاله إلى تحديد متلازمة الانهيار المصرفي فضلا عن تصنيف المصارف عينة البحث حسب نشاطها الائتماني ومدى ابتعادها او قربها من الانهيار (ال فشل) المالي، كما وساهم البحث في تحديد معنوية الاختبارات والمؤشرات الإحصائية فضلا عن بيان التفسيرات النابعة من رحم التحليل المالي بما يتناغم مع أجدديات العمل المصرفي. ختاماً فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات النابعة من الفكرة التي تبناها البحث والنتائج التي توصل إليها .

خلص البحث إلى تحديد متلازمة الانهيار المصرفي (الفشل المالي) بوصفه المرحلة الأخيرة في دورة حياة المصرف في ميدان التعاملات المصرفية، الأمر المؤدي إلى وجوب التنبؤ به والتحوط له قبل وقوعه لديمومة عمله واستدامة عطاءه، فضلا عن دوره في تحديد مستويات ملائمة من كفاية رأس المال حساب ما جاءت به تقارير لجنة بازل لتحديد إمكانية رأس المال في تحمل الانهيار ونهاية الوجود الحتمي للمصرف، واستند البحث في هذا الأمر على نموذج Sherrod كأحد المداخل المعتمدة في التنبؤ بالانهيار-الفشل المالي مع بيان الأثر الإحصائي في كفاية رأس المال المرجحة بالخطر ومدى تحقق التناغم المعرفي بينهما ، اتخذ البحث من المصارف الخاصة (بغداد،

الكلمات المفتاحية: متلازمة الانهيار المالي المصرفي، الفشل المالي، نموذج Sherrod، كفاية رأس المال.

المقدمة

رؤية تتناغم مع الواقع المحيط بالمؤسسات ، فقد أصبح لزاما عليها القيام بتقييم أداءها باستمرار للاطلاع على مكانتها التنافسية من خلال استخدام نماذج تنبؤية لأجل تحديد مدى قربها أو ابتعادها عن الانهيار المصرفي (الفشل المالي) الذي يعد النهاية الحتمية للمصارف في الأسواق، وتقوم المصارف بتقييم أدائها المالي وقياس درجة الفشل المالي لديها لكي تتمكن من تحديد نقاط الضعف والقوة فضلا عن بيان الفرص والتحديات التي تواجه أعمالها لتحديد مسار عمل يمكنها من تذليل جميع العقبات لأجل استمرارية تعاملاتها وديمومة

تعد المصارف إحدى أهم أركان المؤسسات المالية التي يبني عليها الاقتصاد الوطني ، فهي حلقة الوصل بين مختلف الوحدات العاملة في الاقتصاد بوصفها الشريان الناقل للأموال بين وحدات الفئات والعجز المالي، فضلا عن الدور الديناميكي التي تؤديها والمتمثل بالنشاط الائتماني كأحد أهم مصادر تحقيق الأرباح، ونتيجة لديناميكية البيئة المالية بسبب ظاهرة العولمة فضلا عن التنافسية العالية في ميدان العمل المصرفي في ظل ظروف تتسم بعدم الاستقرار وحدثت أزمات متكررة واضطرابات مالية متعددة نتيجة عدم وجود

فضلا عن تقييم الأداء الائتماني للمصارف عينة البحث لأجل بيان مدى قدرة المصارف على الاستمرار في أداء أعمالها واستدامة تعاملاتها المصرفية.

ثالثاً : أهداف البحث :

- 1- التعرف على نموذج Sherrod وآلية عمله في المصارف .
- 2- بيان التفسيرات العلمية لكفاية رأس المال المرجحة بالخطر ومدى اعتمادها على التنبؤ بالفشل المالي .
- 3- تسليط الضوء على المؤشرات الفرعية المكونة لنموذج Sherrod لأجل تقييم أداء المصارف وباتجاهات متعددة .
- 4- تحديد الترابطات العلمية المبينة على التحليل الإحصائي بين كفاية رأس المال المرجحة ونموذج Sherrod .

رابعاً : فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : إمكانية الاعتماد على نموذج Sherrod في التنبؤ بالانهيار المصرفي فضلاً عن كونه المحدد الأساسي لتحديد نسبة كفاية رأس المال المرجحة .

خامساً : أسلوب البحث : لاجل اثبات فرضية البحث وتناغما مع معطيات كتابة البحوث العلمية ، سيتم الاستناد الى المنهج التحليلي لأجل تفسير متغيرات البحث فضلاً عن بيان اثر المتغيرات الداخلة في نموذج Sherrod على قيمته المتمثلة ب Z ، كما سيتم الاستناد الى المنهج الإحصائي لبيان الأثر الإحصائي للانهار المصرفي (الفشل المالي) على كفاية رأس المال للموجودات المرجحة .

سادساً : الحدود الرمانية والمكانية :

- 1- الحدود المكانية : اتخذ البحث من المصارف التجارية الخاصة (الاستثمار – الشرق الأوسط - بغداد) عينة له .
- 2- الحدود الزمانية : يغطي البحث سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2006 لغاية 2020.

سابعاً : هيكل البحث :

المبحث الأول : الإطار المرجعي لمتلازمة الانهيار المصرفي - الفشل المالي وآلية تحديده .
المبحث الثاني : مؤشرات كفاية رأس المال المرجحة بالخطر ونموذج Sherrod في المصارف عينة البحث .
المبحث الثالث : اثر الانهيار المصرفي في كفاية رأس المال لعينة من المصارف الخاصة في العراق .

المنافسة لديها، فضلاً عن بيان مراكزها الائتمانية ومدى قدرة رأس المال على تحمل الصدمات النهائية ومدى استيعابه للخسائر المحتملة للتأقلم في ميدان التعاملات المصرفية منعا لوقوعها في مشكلة التعثر ثم الفشل المالي الذي يعد نهاية مطاف العمل في ميدان التعاملات المصرفية وانهيار العمل المصرفي، ومن هنا يمكن الاستناد إلى نسبة كفاية رأس المال للموجودات المرجحة بالخطر بحسب معيار بازل 2 لأجل تحديد مدى التناغم بينها وبين النماذج التنبؤية للفشل المالي المتمثلة بنموذج Sherrod لبيان سلامة المركز المالي النهائي للمصارف، التي ترسل إشارة ايجابية في نفوس جميع المتعاملين والمستفيدين من خدماته المختلفة .

منهجية البحث : استنادا الى متطلبات كتابة البحوث العلمية من ناحية الدقة والتنظيم، قسمت منهجية البحث الى الآتي:

أولاً : مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في التحديات التي تواجه العمل المصرفي من عدم استقرار في مختلف أركان البيئة الاستثمارية ، فضلاً عن ديناميكية البيئة المالية التي تشكل تحدياً صريحاً أمام التعاملات المصرفية في ميدان العمل المصرفي الأمر الذي يتطلب من المصارف تحديد نطاق الفشل المالي لديها وقياسه لأجل استدامة تعاملاتها المصرفية وتقويم أداءها الأمر الذي يستوجب قياس كفاية رأس المال المرجحة بالخطر لأجل بيان مدى قدرة رأس المال على تحمل جميع الأخطار التي قد تؤدي الى الانهيار المصرفي .

ثانياً : أهمية البحث : يساعد التنبؤ على اتخاذ القرارات التي تتلائم مع كل مرحلة يمر بها المصرف ، فضلاً عن إمكانية المستثمر من اتخاذ قرارات استثمارية والمفاضلة بينها ، ويمكن استخدام تقنية التحليل المالي لبيان الصورة المستقبلية للمصرف والتعامل مع المستقبل بطريقة مثلى ، كونها تمكن متخذي القرارات الاستثمارية والمالية والإدارية من تخفيض درجة عدم التأكد ، ونتيجة العولمة الاقتصادية والمالية المتمثلة بعدم الاستقرار في الدورة الاقتصادية أصبح موضوع التنبؤ يحتل أهمية بالغة في ميدان الإدارة المالية لما يترتب على الفشل المالي من أضرار كبيرة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، فضعف إمكانية المصرف بالتنبؤ يزيد من تعثره واحتمال فشله، وإن التنبؤ بالفشل المالي يمثل جرس الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي يعاني منها المصرف لأجل معالجتها قبل حدوثها ، من هنا تتجلى الأهمية بتحديد مدى قرب أو ابتعاد المصارف من الفشل المالي الأمر الذي يمكن من خلاله تحديد مستوى ملائم من كفاية رأس المال ،

المبحث الأول

الإطار المرجعي لمتلازمة الانهيار المصرفي - الفشل المالي وآلية تحديده

التزاماتها النهائية في مواعيدها المحددة فتكون قيمة مطلوباتها أكبر من القيمة السوقية لموجوداتها .

ثانيا - مراحل الفشل المالي :

يمر الفشل المالي في مراحل عديدة قبل أن تتفاقم وتصل لمرحلة الإفلاس وتصفية المشروع وكالاتي :

1. **مرحلة النشوء - الحضنة** : توجد جملة من المؤشرات الأولية التي تعد بوابة الدخول لمرحلة الفشل المالي ومنها التزايد المستمر على التكاليف وانخفاض الطلب على المنتجات وبدائية طرق الإنتاج في ظل تسارع وتيرة التقدم التقني والمعلوماتي فضلا عن نقص التسهيلات الائتمانية (المرشدي، 2018: 258).
2. **خطر السيولة - التعثر المالي** : يعد خطر السيولة المرحلة الثانية من مراحل الفشل المالي بل اخطر مؤشر يمكن أن تواجهه الشركة الذي يتطلب حلول سريعة وعملية مستندة إلى أسس علمية ، ويشير خطر السيولة إلى عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماتها المالية بتواريخ استحقاقها بالرغم من أن إجمالي موجوداتها تزيد عن إجمالي مطلوباتها (الحمادي، 2018: 88).
3. **العسر المالي** : يعني وجود مشكلة حادة في السيولة والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة المصرف او تعديل سياساتها مع فرض إجراءات صارمة لتمكنها من تخطي تلك الأزمة (الرفاعي، 2017: 22).
4. **الفشل المالي** : المتمثل بحدوث مشاكل مالية عديدة في المصرف لا يمكنه من الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.
5. **الإفلاس** : تعد هذه النتيجة الحتمية للفشل المالي التي تتمثل بإفلاس الشركة ، بصورة أخرى تحقيق المصرف لخسائر متتالية الذي يجبرها على التوقف عن أعمالها ، فتؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقترضين وهي بمثابة إعلان الفشل المالي (الغصين ، 2004: 30).

ثالثا - أسباب الفشل المالي :

- للفشل المالي جملة من الأسباب وكالاتي (الخياط ، 2014: 14) (الحمادي، 2018: 89) :
1. عدم كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
 2. عدم قدرة المصرف على الاستمرار في ميدان المنافسة نتيجة شدتها .
 3. عدم الاستقرار الاقتصادي العام الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاض قسمة العملة أو الكساد.

أولاً - مفهوم متلازمة الانهيار المصرفي- الفشل المالي :

تمثل المتلازمة مجموعة من الأعراض والعلامات التي تشير إلى إمكانية وقوع حدث معين، فإذا اقترنت بالانهيار قصد بها علامات ومؤشرات دالة على أحداث سلبية قد تواجه المصارف وتهدد كياناتها ووجودها في ميدان العمل المصرفي ، وهذا ما يطلق عليه بالفشل المالي الذي يعد من أهم المصطلحات الواجب الانتباه إليها ، لما لها من آثار سلبية تنتهي بالإفلاس والتصفية، فمن منظور أبجديات اللغة العربية تشير كلمة الفشل إلى عدم تحقيق الأهداف والمصالح المخطط لها مسبقا، مما يعني إن الفشل المالي يدل على عدم إمكانية الشركات من تسديد الاستحقاقات المترتبة عليها في مواعيدها نتيجة فشلها في تسيير أعمالها المختلفة، ويرتبط مفهوم الفشل المالي بديناميكية البيئة المالية بسبب ظاهرة العولمة التي أضفت صفة عدم الاستقرار بكل المجالات اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتقنياً التي أدت بمختلف الجهات الحكومية إلى تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالمجال الاقتصادي لكي تتماشى مع التغيرات، وهذا بحده يمثل تحدي أمام المصارف لأجل التكيف في ميدان التعاملات المصرفية، فان لم تستطع التكيف مع تلك التغيرات فسيكون مصيرها التعثر والفشل في حال عدم المعالجة (المرشدي، 2018، 256) .

فالفشل المالي يعني حدوث مشاكل مالية في الشركة (المصرف) قد لا تستطيع بموجبه من الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير نتيجة أما عدم كفاءة الشركة في الإدارة أو أن تكاليف الشركة العامة ومن ضمنها تكاليف التمويل أكبر من إيراداتها مما يقلل من إمكانية الشركة بتحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب مع حجم استثمارات الشركة وتطلعاتها (Rankin, 2012: 365) ، أي أن التدفقات النقدية لا تكفي لمواجهة مختلف الالتزامات الخارجية المستحقة عليها (Ross 928: 2013, at el)، وقد يكون سبب الفشل المالي جملة من الأسباب الداخلية أو الخارجية التي تتمحور حول انخفاض مستويات السيولة ووجود ضعف في الهيكل المالي والأرباح، لذا تعد الشركة فاشلة ماليا إذا أفلست أو واجهت عسرا ماليا حقيقيا وتم تصفيتها لصالح الغير (المرشدي، 2018: 256).

كما وينظر إليه من زاوية التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل في الأجل المحدد ومنها الفوائد التي تتخلف الشركات عن دفعها نتيجة الاقتراض (الحيالي، 2009: 189)، أي أن قصور العائد على رأس المال المستثمر المتناسب مع الأخطار التي تلازم أعمالها يؤدي إلى تخلف الشركة عن سداد التزاماتها المالية في مواعيدها المحددة (ناصر، 2019: 174) ، لذا فالفشل المالي ليس نتاج اللحظة بل مشكلة تراكمية نتيجة العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وأدت إلى عدم قدرة الشركة على تسديد الالتزامات السابقة وانخفاض إمكانية الحصول على التزامات جديدة (Succurro, 2012: 38) بالمختصر يمكن القول ان الفشل المالي يعني عدم قدرة الشركة على تسديد

الفشل المالي الذي قد ينذر بالإفلاس ، حيث إذا ازدادت قيمة المؤشر دلت على قوة المركز المالي الذي يمكن المصرف من الاستمرار في أعماله بمعنى انخفاض الأخطار التي تواجهه، أما إذا انخفضت قيمته فتشير إلى صعوبة إمكانية المصرف من الاستمرار بأعماله بسبب ارتفاع درجة الأخطار التي تواجه أعماله (الحمداي والقطان، 2013: 464).

وقد تم اشتقاق هذا النموذج من جملة من النماذج التي سبقته لإعطاء صورة واضحة عن التعثر المالي وصولاً إلى الفشل ، وما يميز هذا النموذج بأنه تمكن من تحديد العلاقة بين درجة الأخطار ونوع القرض لأجل تسعير فوائد القرض بما يتناسب مع درجة الخطر، فضلاً عن إمكانيةه من تقييم نوعية محفظة القروض في المصرف ، فيقوم نموذج Sherrod بتقييم الإخطار الائتمانية المرتبطة بالعملاء من خلال تقييم مراكزهم المالية، فضلاً عن إلغاءه مجال الاجتهادات الشخصية لمدير قسم الائتمان (الرفاعي، 2017: 32) ، كما ويقوم هذا النموذج في تحديد الوزن النسبي للعائد على الموجودات المستثمرة، فضلاً عن ضرورة التمسك بمبدأ التماثل في تطبيقه على جميع قروض المحفظة الذي سيوفر معيار موضوعي للمقارنة بين المراكز المالية للعملاء وتوفيره لمؤشرات كمية عن مدى التحسن أو التدهور الذي قد يصيب المصرف، لذا اعتمد هذا النموذج على مجموعة من النسب المالية لتسليط الضوء على جملة من المؤشرات المالية مع تقدير وزن نسبي محدد وبمجموعها يمكن تقدير مؤشر الخطر الذي قد تتعرض له المصارف عينة البحث، ومن ثم بيان قدرة العميل على السداد، وتتمثل النسب المالية المعتمدة في هذا النموذج كالآتي: (ناصر، 2019: 195):

4. ارتفاع التكاليف العامة ومن ضمنها تكاليف التمويل العام للمصرف .
5. الخسائر المتتالية التي تحققها المصرف التي تؤدي إلى تراكمها .
6. العولمة المالية والاقتصادية التي تؤدي لتفشي العدوى المالية بين الدول وانتقال الأزمات إلى أسواقها .
7. ضعف الجانب التقني الذي يؤدي إلى عدم مواكبة المصرف للتطورات الحاصلة في المحيط التنافسي.
8. فقدان أسواق رئيسة لتسويق الخدمات المصرفية وارتفاع مخاطر السيولة المؤدية لارتفاع احتمالية الفشل.

رابعاً - نموذج Sherrod كأحد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

يعد نموذج Sherrod من النماذج الكمية المبتكرة من قبل الباحث Sherrod في عام 1987 والذي يعد امتداداً لجهود العديد من الباحثين المهتمين بابتكار وتطوير نماذج خاصة بالفشل المالي (ناصر، 2019: 194-195) المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان عند قيامها بالعمل الائتماني فضلاً عن كونه أحد وسائل التنبؤ بالفشل المالي في المصارف لمعرفة مدى استمراريتها في التعاملات المصرفية (السيدية والهاشمي، 2016: 116) ، فيمكن من خلاله تقييم المركز الائتماني للمصارف لقدرتها على تحليل الائتمان بوصفه أداة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية، فضلاً عن كونه أداة مهمة لتقييم الأخطار الناجمة عن النشاط الائتماني للمحافظ الائتمانية لأجل تحديد مخصص القروض المتعثرة الواجب تكوينه (الخياط ، 2014 : 16)، كما ويستدل من هذا النموذج على مؤشر

الجدول (1)
المتغيرات الأساسية لنموذج Sherrod

المؤشر	النسبة	دلالة المؤشر	الوزن النسبي
X1	صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
X2	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
X3	صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	مؤشر الملاءة المالية والرفع	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات	مؤشر الربحية	20
X5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر الملاءة المالية والرفع	1.2
X6	صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر الملاءة المالية والرفع	0.1

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 194.

وبمجموعها يمكن التوصل إلى الحصيلة الإجمالية للنموذج المتمثل بالمتغير Z كما في المعادلة الآتية :

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

كما ويمكن تصنيف الفئة التي ينتمي إليها القرض (جودة القرض) التي تقع في خمس فئات وكالاتي :

بين الجدول (1) إن الأوزان النسبية الكبيرة توزعت بحسب قدرة العميل على سداد ما بذمته ومنها نسب السيولة ونسب الملائمة أو الرفع المالي، ولم يحتو إلا على نسبة ربحية واحدة، وهذا نابع من أن أساس تصميم النموذج هو تقييم وتقويم المركز الائتماني للعميل من زاوية قدرته على سداد القرض، وبضرب نتيجة كل نسبة في وزنها النسبي لكي يمكن الوصول إلى الفئة التي ينتمي إليها القرض،

الجدول (2)

تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها في نموذج Sherrod

مؤشر الجودة	نوع القرض	فئة القرض
$Z \geq 25$	قروض ممتازة (عديمة الخطر)	الفئة الأولى
$25 > Z \geq 20$	قروض قليلة الخطر	الفئة الثانية
$20 > Z \geq 5$	قروض متوسطة الخطر	الفئة الثالثة
$5 > Z \geq -5$	قروض مرتفعة الخطر	الفئة الرابعة
$-5 > Z$	قروض خطيرة جدا	الفئة الخامسة

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص389.

تحت المراجعة الإشرافية كبديل للقواعد القانونية في يناير 1996 كجزء من تعديل مخاطر السوق. قدم هذا التعديل بشكل أساسي خيارًا بين خيار التنظيم الذاتي في ظل المراجعة الإشرافية واللوائح القانونية. وقد تم تصميمه لتوفير حوافز لتحسين نماذج إدارة المخاطر الداخلية، والتي كانت شديدة النقص في التسعينيات حتى في البنوك متعددة الجنسيات، ومع ذلك، فقد قدم التعديل ضمناً أيضًا حوافز لاستخدام النماذج الداخلية كأداة لتقليل الأعباء التنظيمية ورسوم رأس المال، وبالتالي تقليل المرونة (Gehrig & Iannino, 2021:3). فكفاية رأس المال لا تعني كفاءته بل قوته ومثابته، فهي قدرة المصارف على سداد الالتزامات المالية النهائية.

وجاءت بازل 2 كمحاولة لحل الإشكاليات والعقبات التي وجهت بازل 1 بفعل أزمات الائتمان المتكررة نتيجة الإفراط في منحه، فضلا عن تحقيق جملة من الأهداف منها تعزيز السلامة المالية بعد أزمات المديونية، والعمل على إيجاد آليات التكيف مع التغيرات التي تواجه العمل المصرفي العالمي منها العولمة المالية مع تسليط الضوء على المصارف الناشئة دولياً، والبحث عن سبل التكيف مع التغيرات في البيئة المالية والمصرفية على نحو خاصة، فضلا عن تنشيط أسس الرقابة المصرفية وتسهيل عمليات التداول المعلوماتي والتوسع في تقننه العمل المصرفي في العالم (المالكي وسعيد، 2013: 226-227)، ولأجل تحقيق الأهداف المرجوة من بازل 2 فقد تم صياغة مجموعة من القواعد والمتطلبات لإرساء دعائم بازل 2 وكالاتي:

1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال : جاءت بازل 2 لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على العناصر الأساسية في بازل 1، منها تحديد درجة الأخطار التي تتضمنها الموجودات المرجحة بالخطر المتمثلة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (Altman, et.al):4.

إجمالي رأس المال

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}}{\text{إجمالي رأس المال}}$

وجاء الجدول (2) لبيان أن المؤشر الإجمالي لنموذج Sherrod وهو المتغير Z يسير بعكس اتجاه الخطر الائتماني أي بعلاقة عكسية، أي بزيادة المؤشر Z ينخفض الخطر الائتماني والعكس صحيح.

خامساً – نبذة موجزة عن كفاية رأس المال في بازل 2 :

كفاية رأس المال أو مثابته هي احد أهم المصطلحات التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما وتعد من اهم المؤشرات الدولية لقياس درجة خطر الاعسار المالي لدى البنوك التجارية فضلا عن استخدامها في تطوير وتنمية النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي والعمل على بث الطمأنينة في نفوس المتعاملين، لما لها من دور فاعل في تحديد قدرة رأس المال على تحمل الخسائر بوصفه جدار الصد المنيع من الخسائر النهائية، وبين العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف ومختلف الأخطار التي تواجه أعماله، وتعد مؤشرات كفاية رأس المال احد اهم مؤشرات السلامة المالية واداة للانداز المبكر اذا ما تعرض القطاع المصرفي لاي مخاطر قد يواجهها (قندوز و موعش، 2022 : 5).

كانت للتطورات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية الأثر في تأسيس لجنة بازل تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأمريكية والأوروبية وإفلاس مصرفي فرانكلين الأمريكي وهرستات الألماني بسبب نقص أموال تلك المصارف، بهدف تطوير الأسس التي تدعم عمليات الإشراف والرقابة على المنظومة المصرفية (الجميل، 2012، 149-152)، حيث تم إطلاق عملية بازل الخاصة بتنظيم رأس المال في أواخر عام 1974. وعقد الاجتماع الأول للجنة بازل بشأن اللوائح المصرفية والممارسات الإشرافية في فبراير 1975. بعد فترة طويلة من المشاورات، 3 تمت الموافقة على اتفاقية بازل الأولى لرأس المال (بازل 1) من قبل حكام مجموعة العشرة في ديسمبر 1987 وتم الإعلان عنه علناً في يوليو 1988. تم تنفيذ الاتفاق رسميًا في ديسمبر 1992. وقد تم تعديل الاتفاق بالفعل في عام 1991، لإصلاح معالجة احتياطات خسائر القروض، وفيما بعد مرارًا وتكرارًا في عامي 1995 و 1996. كان التعديل الأكثر أهمية هو إدخال النماذج الداخلية

2. **عملية المراجعة الإشرافية** : يقصد بها قيام المصرف بمراجعة شاملة ودورية لأعماله وتقييمها مستمرا لمخاطره، لتحديد وضعه التنافسي في ميدان العمل المصرفي .
 3. **تحقيق الانضباط في السوق** : يقصد به تحقيق ضبط السوق لأجل دعم رقابة رأس المال المصرفي، من خلال الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات التي تتضمنها التقارير المالية .
- يلاحظ أنه على عكس الصيغة الأولى لاتفاق بازل1 ، والتي كانت تعتمد على ترجيح المخاطر الائتمانية فقط ، فإن الاتفاقية الجديدة أدخلت بعين الاعتبار ترجيح كل من مخاطر التشغيل والمخاطر السوقية، وهو ما يؤكد شمولية واتساع الاتفاق الجديد : (المالكي و سعيد، 2013: 228).

المبحث الثاني

مؤشرات كفاية رأس المال المرجحة بالخطر ونموذج Sherrod في المصارف عينة البحث

2. **مصرف الاستثمار العراقي** : أسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات عام 1993 من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة برأسمال قدره (100) مليون دينار وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة في عام 1993، يمتلك المصرف (16) فرعا في بغداد وباقي المحافظات، إضافة لمكاتب متخصصة، مثل مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لتداول العملات الأجنبية ، وخلال مسيرة المصرف المتميزة تطور رأسماله حتى أصبح (250.000.000.000) مليار دينار عراقي(التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي لسنة 2020).
2. **مصرف الشرق الأوسط** : تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات رقم 36 في عام 1983 برأسمال اسمي مقداره (400) مليون دينار عراقي آنذاك ووصل سنة 2018 إلى (250) مليار دينار ، ويهدف إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة لدعم وترصين البنية التحتية الاقتصادية من خلال أداء الصيرفة التجارية والاستثمارية، ويمتلك (18) فرع مصرفي تعمل داخل وخارج العراق (التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط لعام 2020).

أولا - نبذة تاريخية عن المصارف الخاصة عينة البحث :

1. **مصرف بغداد** : تأسس مصرف بغداد في عام 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته، وقد تأسس بعد تعديل المادة الخامسة من قانون البنك المركزي العراقي، مارس المصرف وحتى 25 من أيلول من العام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط ، ثم نوع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بأداء الأنشطة المصرفية كافة ، وقد كان عام 2005 لمصرف بغداد عام التحول، فامتلك كل من مصرف الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً من رأس مال المصرف، في عام 2009، امتلك مصرف برقان حصة الخليج المتحد ليصبح المالك الأكبر، وقد مكنت هذه المشاركة مصرف بغداد من تنويع الأعمال المصرفية العالمية من خلال الاهتمام بالتقنية والخدمات التنافسية، فقد وصل رأسماله إلى (250) مليار دينار عراقي (التقرير السنوي لمصرف بغداد لعام 2020).
3. **مصرف الشرق الأوسط** : تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات رقم 36 في عام 1983 برأسمال اسمي مقداره (400) مليون دينار عراقي آنذاك ووصل سنة 2018 إلى (250) مليار دينار ، ويهدف إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة لدعم وترصين البنية التحتية الاقتصادية من خلال أداء الصيرفة التجارية والاستثمارية، ويمتلك (18) فرع مصرفي تعمل داخل وخارج العراق (التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط لعام 2020).

ثانيا - كفاية رأس المال :

تمثل كفاية رأس المال القدرة النهائية للمصارف على سداد التزاماتها المالية والتي تبين قدرتها على الاستمرار في العمل المصرفي ، والجدول (3) يبين مؤشرات كفاية رأس المال بحسب معيار لجنة بازل : 2

الجدول (3)

مؤشرات كفاية رأس المال المرجحة بالخطر في المصارف عينة البحث للمدة 2006-2020

السنة	مصرف بغداد %	مصرف الاستثمار %	مصرف الشرق الأوسط %
2006	58	51	44
2007	59.5	78	54.6
2008	73.5	58.7	39
2009	49	78	39
2010	25	49	33
2011	37	63	49
2012	55	64	53
2013	59	63	73.5
2014	58	93	109
2015	64	152	104
2016	86	130	99
2017	103	139	127
2018	127	122	110
2019	64	102	111
2020	28.58	105	106.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية السنوية للمصارف عينة البحث للأعوام 2006 – 2020.

أشار الجدول (3) إلى الآتي :

2. مصرف الاستثمار : الأمر ليس بأفضل لدى مصرف

الاستثمار عن مصرف بغداد ، فقد كانت نسب كفاية رأس المال ولجميع السنوات عينة البحث أعلى من متوسط بازل 2 وقانون المصارف وتعليمات البنك المركزي (8% و 12% و 15%) وعلى التوالي ، مما يؤشر إلى احتفاظ المصرف بمخزون نقدي أكبر بأضعاف مضاعفة عن المعايير الدولية والمحلية نتيجة التخوف من الاستثمار بسبب الأوضاع غير المؤاتية من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن حالة الركود الاقتصادي الذي شهدته الدولة، فقد كان المصرف كباقي المصارف العراقية متبعاً لأسلوب الحيطة والحذر في التعاملات المصرفية خوفاً من الخسائر نتيجة الظروف غير المؤاتية لاطلاق العنان للائتمان النقدي، فقد اتخذ من سياسة الحفاظ على الأموال منطلقاً لأعماله متناسياً إن الائتمان النقدي الممنوح يعد العمود الفقري المدر للأرباح وان الربح مقياس لكفاءة المصرف في العمل بميدان العمل المصرفي وديمومة المنافسة والريادة في الأعمال تعتمد عليه، ولكن لا يمكن أن يتحمل المصرف المسؤولية لوحده فهو يعمل في مجتمع لا يكن له أي ثقة فضلا عن التخوف من التعاملات الربوية فيه وضعف الجهة الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي والتخبط في سياساته أدت جميعها إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال بعد عام 2014 نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانخفاض في الثقافة المصرفية لدى المجتمع وحاجة البنك المركزي لتفعيل نظام الشمول المالي لزيادة الثقافة المصرفية والائتمانية لدى طبقات

1. مصرف بغداد : أن نسب كفاية رأس المال المرجحة بالخطر

ولجميع سنوات عينة البحث متذبذبة وأكبر من متوسط بازل 2 وقانون المصارف وتعليمات البنك المركزي (8% و 12% و 15%) على التوالي مما يؤشر إلى تفضيل المصرف لهدف السيولة – الكفاية - على الربحية واتخاذ نفسه كملجأ للأموال دون تعزيز الاستثمار، فمن ناحية تكون لدى المصرف القدرة على تسديد التزاماته المالية ، ولكن يؤشر عليه ضعف الاستثمار نتيجة تكديس الأموال وتعطيلها عنه، بمعنى انخفاض القروض الممنوحة كاستثمار مصرفي ، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المصرفية من جراء هذا الأمر، فقد ازدادت نسبة الكفاية نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبح السمة الغالبة للاقتصاد الوطني، وهذه الأسباب لا تبرر تلك الزيادات كون المصرف مطالب بالاستثمار المتوازن والسير مضياً مع التعليمات الدولية والمحلية الخاصة بمعدلات الكفاية الواجب الاحتفاظ بها ، لكن التشدد في الاحتفاظ يفسر أما عدم كفاءة المصارف في الاستثمار، أو عزوف المقترضين والزبائن من التعامل مع القطاع المصرفي خوفاً من أمور عده منها عدم الثقة في هذا الكيان المهم أو لأسباب عقائدية تخوفاً من الوقوع في شرك الربا أو انعدام الثقافة المصرفية بين افراد المجتمع ، مما يستدعي حل جذري من قبل البنك المركزي لهذه المعضلات. كما وأشار الجدول الى انخفاض معدل كفاية رأس المال في سنة 2020 لتصل الى 28.58% لتؤشر قدرة المصرف على التكيف مع متطلبات التعاملات المصرفية من خلال القدرة على توظيف الاموال لتحقيق الارباح .

المصارف وسلبت الاموال ما قاد إلى تخوف الزبائن من أن تطال هذه الهجمات المحافظات الأخرى ، وبالتالي زادت مطالبة الزبائن وبمختلف إلى سحب ودائعهم من المصارف تخوفاً من ضياعها وعدم استجابة المصارف لهذا الأمر وضعف سيطرة البنك المركزي في معالجة هذه المشكلة ، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت على جميع القطاعات ومنها القطاع المصرفي بشكل سلبي وكبير مما أدى إلى زيادة حدة التدهور المالي فيها، كما كان لعدم تسديد الدولة لمستحقات المقاولين المقترضين من المصارف الأثر المباشر لارتفاع نسبة الكفاية فيها ، فكل هذه العوامل فرضت على المصارف أن تخفض استثماراتها وان تتبع سياسة التحوط والحذر في تعاملاتها لأجل استدامة أعمالها المصرفية في المستقبل وتزيد من نسبة كفاية رأس المال تخوفاً من الوقوع في العسر المالي .

المجتمع المختلفة، فضلاً عن تراجع ملحوظ بمعدلات النمو الاقتصادي في الدولة والذي كان للقطاع المصرفي حصة منه مما زاد تحفظ المصرف في منح الائتمان والمؤدي في المستقبل الى انخفاض نسب الأرباح فيه نتيجة تراجع معدلات الاستثمار .

3. **مصرف الشرق الأوسط :** بين الجدول رقم (3) ارتفاع نسب الكفاية بمعدلات تفوق كل المعايير المحلية والدولية والذي يفسر بإتباع المصرف لسياسة الحيطة والحذر في التعاملات المصرفية نتيجة ديناميكية البيئة المالية، فضلاً عن إتباعه لأسلوب تحقيق الربح الآمن من خلال الاستثمار بمزاد العملة العراقية والاستثمار الليلي، ولكن زيادة نسب كفاية رأس المال ستؤدي حتماً إلى انخفاض أرباحه نتيجة تكديس الأموال لأجل حفظها وليس استثمارها بما يتناسب مع المنطق المالي والمصرفي، فضلاً عن انخفاض الثقة بهذا القطاع الحيوي بسبب ضعف رقابة وسيطرة البنك المركزي والسياسات المتخبطة في فرض تعليماتها على المصارف وبخاصة الخاصة منها ، كما وبين ارتفاع النسب بعد عام 2014 بسبب التدهور الأمني الذي عصفت في البلد ونهبت

ثالثاً - مؤشرات نموذج Sherrod في مصرف بغداد :

سيتم احتساب مؤشر Z وفقاً لمعادلة نموذج Sherrod في مصرف بغداد وكالاتي :

الجدول (4)

مؤشرات نموذج Sherrod لمصرف بغداد للمدة 2006 – 2020

Z	x6	x5	x4	x3	x2	x1	السنوات
11.95	1.35	1.46	0.52	0.63	5.16	2.83	2006
10.97	0.69	1.52	1.01	0.73	3.98	3.04	2007
8.91	0.79	1.45	0.13	0.60	3.39	2.55	2008
10.45	0.75	1.39	0.47	0.48	5.36	2.01	2009
9.47	0.39	1.37	0.35	0.43	5.35	1.57	2010
9.76	0.41	1.43	0.61	0.56	4.70	2.05	2011
10.69	0.48	1.43	0.47	0.56	5.62	2.14	2012
10.47	0.51	1.44	0.51	0.58	5.17	2.26	2013
9.95	0.51	1.43	0.37	0.56	4.89	2.19	2014
10.57	0.48	1.45	0.65	0.61	5.06	2.33	2015
12.40	0.47	1.57	0.45	0.82	6.13	2.95	2016
12.98	0.45	1.61	0.17	1.03	6.25	3.46	2017
12.96	0.60	1.58	0.10	0.84	6.37	3.47	2018
15.16	0.55	1.58	0.19	0.85	8.6	3.39	2019
14.32	0.49	1.49	0.36	0.69	8.64	2.65	2020
11.4	0.59	1.48	0.42	0.66	5.64	2.59	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث والنتائج من احتسابهما استناداً إلى القوائم المالية لمصرف بغداد للمدة 2006-2020.

أ. **المؤشر X1 :** كان مؤشر X1 ولجميع سنوات عينة البحث موجبة ومتقاربة مما يدل على استقرار السيولة العاملة للمصرف (صافي رأس المال العامل) المتمثل بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وبجميع مكوناتها فضلاً عن قدرتها على

مناقشة نتائج الجدول (4) :
1. **مؤشرات السيولة (X1 و X2) :** إن المؤشرات X1, X2 إنما هي مؤشرات سيولة تدل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند الاستحقاق أو الطلب وكالاتي :

المالكون للمشروع ، فسياسة المصرف المتبعة هي اتخاذ سياسة الحيطة والحذر في تعاملاتها من خلال التمويل بحق الملكية نظرا لارتفاع هامش الأمان فيه .

3. **مؤشر الربحية (X4) :** إن هذه النسبة هي العائد على الموجودات (ROA) ، إذ أشار الجدول 4 إلى ضعف واضح في تلك النسبة مما يدل على عدم كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح جراء الاستثمار في الموجودات وهذه السياسة تتنافى مع أجيديات العمل المصرفي كون المصارف مطالبة بزيادة تلك النسبة كونها احد معايير نجاح المصارف ، مما يستدل على ما تم تبينه سابقا باعتماد المصرف لسياسة الحيطة والحذر في التعاملات المالية والاعتماد على مصادر أخرى للربح بعيدة عن صميم العمل المصرفي .

4. **مؤشر الجودة Z :** بعد ما تم عرضه من نتائج المؤشرات الفرعية المشككة والمكونة لأساس نموذج Sherrod المتمثل بالمتغير Z فقد أشار الجدول 4 إلى أن نتائج المتغير Z ولجميع سنوات عينة البحث كانت ضمن الفئة الثالثة التي تتراوح قيمها ($Z > 20$) والتي تصنف بأنها قروض متوسطة الخطر والتي يصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي فيها مما يدل على ان المصرف لن يكون بمأمن من خطر السيولة وحتى العسر المالي كونه المؤشر يشير إلى احتمالية تأخر المقرض في سداد ما بذمته للمصرف في المواعيد المحددة ، وهذا مؤشر واضح على ما تم عرضه في تفسير مؤشر الجودة Z الخاص بنموذج Sherrod لمصرف بغداد بان النتائج تقع ضمن الفئة الثالثة ويصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي والذي يدل على احتمالية نكول المقرض بسداد ما بذمته للمصرف ، الأمر الذي يجب ان يحاط له المصرف بتكوين مخصص يتناسب مع حجم الخطر المحتمل فضلا عن الاحتفاظ بمعدلات كفاية رأس المال بما يتناسب مع حجم الخطر المتوقع، لذا يتوجب على المصرف أن يحاط لهذا الأمر من خلال مؤشر كفاية رأس المال المرجح بالخطر وفق معيار بازل 2.

رابعا . مؤشرات نموذج Sherrod في مصرف الاستثمار : سيتم احتساب مؤشر Z على وفق لمعادلة نموذج Sherrod في مصرف الاستثمار وكالاتي :

مواجهة الالتزامات المالية اليومية من خلال إمكانيته من تشغيل الموارد المالية المتاحة لديه ، كما ويلاحظ وجود تدبذب في نتائج النسبة مقارنة مع المتوسط المحسوب الناتج عن عدم الاستقرار الذي اكتنف البيئة الخارجية للمصرف المؤدي لضعف الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

ب. **المؤشر X2 :** كذلك الحال بالنسبة لـ X2 التي كانت مرتفعة أيضاً وموجبة مما تدل على ان المصرف يحتفظ بموجودات سائلة تمكنه من سداد الالتزامات السريعة مثل الودائع الجارية مما لا يعرض المصرف لأي خطر نكول بالسداد، على الرغم من انخفاض النسبة في السنوات 2007-2008 نتيجة تخوف المصرف من الاحتفاظ بها بسبب الأوضاع غير المستقرة في المحافظات التي شهدت عمليات تخريبية .

2. **مؤشرات الملائمة والرفع (X3 – X5 – X6) :** تعد هذه المؤشرات من أهم مؤشرات مراقبة الأداء المالي للمصارف كونها تساعد في تقييم الهيكل التمويلي، وهيكل رأس المال للشركات وكالاتي :

أ. **المؤشر X3 :** كانت نسب X3 (صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات) موجبة ومتقاربة من المتوسط لتدل على قدرة المصرف على الحصول على مصادر التمويل الذاتي لتسيير أعماله .

ب. **المؤشر X5 :** جاءت النسبة X5 (إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات) بقيم موجبة وتكاد تكون متساوية ومتذبذبة بشيء قليل عن المتوسط مما تدل على قدرة الموجودات على تحمل المطلوبات وتسديدها في مواعيدها.

ج. **المؤشر X6 :** في حين تبين النسبة X6 حصة الموجودات الثابتة من أموال المالكين، وعلى طول مدى سنوات البحث فكانت النسب ايجابية وتشير إلى تمويل الموجودات الثابتة بأموال المالكين وبالنسب المؤشرة في الجدول (4) وهي نسب مرتفعة ليستدل منها على اعتماد المصرف على حق الملكية في التمويل والابتعاد عن التمويل بالدين وهذا الأمر يتماشى مع النهج المالي والمصرفي القائل في مداخل تخصيص الأموال إن الموجودات الثابتة تمول عن طريق حقوق المالكين كونها الملجأ الأخير للتصفية في حال إشهار الإفلاس أي الذي يتحمل العبء الأكبر في التصفية هم

الجدول (5)

مؤشرات نموذج Sherrod لمصرف الاستثمار للمدة 2006 – 2020

Z	x6	x5	x4	x3	x2	x1	السنوات
8.11	0.58	1.47	0.06	0.65	2.73	2.61	2006
15.77	0.03	1.80	1.60	1.04	6.84	4.46	2007
16.65	0.75	1.71	1.02	1.04	7.75	4.38	2008
16.39	0.79	1.78	0.57	1.14	7.25	4.85	2009
16.09	1.08	1.87	0.86	1.26	5.47	5.55	2010
13.77	0.86	1.30	0.72	1.25	4.28	5.37	2011

12.67	0.76	1.74	0.71	1.09	3.76	4.60	2012
15.16	1.23	1.87	1.21	1.25	4.00	5.59	2013
21.11	1.64	2.44	1.42	1.78	5.73	8.11	2014
20.79	1.70	2.45	0.81	1.78	5.90	8.16	2015
21.32	1.87	2.56	0.42	1.76	6.64	8.07	2016
19.45	1.36	2.37	0.17	1.73	6.05	7.77	2017
17.99	1.45	2.25	0.01	1.63	5.26	7.38	2018
21.97	1.43	2.36	0.001	1.72	8.69	7.78	2019
21.96	1.72	2.24	0.19	1.62	8.76	7.43	2020
17.28	1.15	2.01	0.65	1.38	5.94	6.14	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث والنتائج من احتسابهما استناداً إلى القوائم المالية لمصرف الاستثمار للمدة 2006 – 2020 .

مناقشة نتائج الجدول 5 :

1. مؤشرات السيولة (X1 و X2) :

ان المؤشرات X1 , X2 هي مؤشرات سيولة تدل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزامتها المالية عند الاستحقاق أو الطلب ، وكالاتي :

أ. المؤشر X1 : يشير هذا المؤشر إلى صافي رأس المال العامل (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) كان موجبا أي الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة ولجميع سنوات عينة البحث فضلا عن اعتماد المصرف على التمويل طويل الاجل مما يدل على استقرار السيولة العاملة للمصرف (صافي رأس المال العامل) وبجميع مكوناتها، فضلا عن قدرتها على مواجهة الالتزامات المالية اليومية من خلال إمكانيته من تشغيل الموارد المالية المتاحة لديه، وبين الجدول انخفاض بعض النتائج عن المتوسط لبعض السنوات وان كان موجبا ولكن قد يؤدي في حال استمراره إلى عدم قدرة المصرف على مواجهة السحوبات المختلفة نتيجة ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها الذي يؤدي لحالة عدم توازن في السيولة المصرفية بسبب أما عدم كفاءة إدارة المصرف بتقييم أدائها المالي أو عدم استقرار البيئة الخارجية وصعوبة التنبؤ بظروفها وتغيراتها المؤدي إلى ضعف الاستغلال الأمثل للموارد المالية ومع هذا الانخفاض تبقى النسب منطقية وتتماشى مع المنطوق المالي والمصرفي الذي يشير الى وجوب ارتفاع السيولة وقدرتها على سداد مختلف الالتزامات المالية باوقاتها المحددة او عن الطلب.

ب. المؤشر X2 : كذلك الحال بالنسبة لـ X2 التي كانت مرتفعة أيضاً وموجبة مما تدل على ان المصرف يحتفظ بموجودات سائلة تمكنه من سداد الالتزامات السريعة مثل الودائع الجارية مما لا يعرض المصرف لأي خطر نكول بالسداد.

2. مؤشرات الملائمة والرفع (X3 – X5 – X6) :

تعد هذه المؤشرات من أهم مؤشرات مراقبة الأداء المالي للمصارف كونها تساعد في تقييم الهيكل التمويلي وهيكل راس المال للمصارف وكالاتي:

أ. النسبة X3 (صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات) : كانت النسبة موجبة ومقاربة للنتائج لتدل على قدرة المصرف

على الحصول على مصادر التمويل الذاتي لتسيير أعماله أي تدل على ازدياد ضمانات الدائنين في التعاملات المالية ولجميع سنوات عينة البحث على الرغم من الانخفاض الطفيف لبعض السنوات عن المتوسط المحسوب .

ب. النسبة X5 (إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات) : جاءت النسبة X5 بقيم موجبة مما تدل على قدرة الموجودات على تحمل المطلوبات وتسديدها في مواعيدها وان كانت النتائج في بعض السنوات متأرجحة ارتفاعا وانخفاضا عن المتوسط .

ج. النسبة X6 حصة الموجودات الثابتة من أموال المالكين : كانت النسب ايجابية وتشير إلى تمويل الموجودات الثابتة بأموال المالكين وبالنسب المؤشرة في الجدول (5) وهي نسب مرتفعة ليستدل منها إلى اعتماد المصرف على حق الملكية في التمويل مما يتماشى مع المنطق المالي والمصرفي في مداخل تخصيص الأموال الذي ينص على ان الموجودات الثابتة تمول بأموال المالكين وليست القروض والديون كون الموجودات الثابتة تعد الملجأ الأخير للتصفية في حال وقوع الخسائر وإشهار الإفلاس والذي ينعكس سلبي على الملاك وأملآكهم المتمثلة بالموجودات الثابتة، فسياسة المصرف المتبعة هي اتخاذ سياسة الحيطه والحذر في تعاملاتها من خلال التمويل بحق الملكية نظرا لارتفاع هامش الأمان فيه وعدم الاستقرار الذي يكتنف البيئة الخارجية.

3. مؤشر الربحية (X4) : ان هذه النسبة هي العائد على الموجودات (ROA) ، إذ اشر الجدول 4 إلى ضعف واضح وصريح في تلك النسبة مما يدل على عدم كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح جراء الاستثمار في الموجودات وبخاصة في السنوات 2006 و 2019 التي شهدت انخفاضا حادة في تلك السنة نتيجة انخفاض الأرباح فيها، وهذه السياسة تتنافى مع أبعديات العمل المصرفي كون المصارف مطالبة بزيادة تلك النسبة كونها احد معايير نجاح المصارف من عدمها مما يستدل على ما تم تبينه سابقا باعتماد المصرف لسياسة الحيطه والحذر في التعاملات المالية والاعتماد على مصادر أخرى للربح بعيدة عن صميم العمل المصرفي.

4. مؤشر الجودة Z : أشار الجدول 5 إلى أن نتائج المتغير Z للسنوات من 2006 – 2013 والسنوات 2017 و 2018 كانت ضمن

لمصرف الاستثمار بان النتائج تقع ضمن الفئة الثانية والثالثة ويصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي والذي يدل على احتمالية نكول المقترض بسداد ما بذمته للمصرف الأمر الذي يجب ان يحتاط له المصرف من خلال تدعيم كفاية رأس المال بما يتناسب مع حجم الخطر المحتمل لاجل ديمومة اعماله واستمراره في ميدان التعاملات المالية والمصرفية ..

الفئة الثالثة التي تتراوح قيمها $(20 > Z \geq 5)$ والتي تصنف بأنها قروض متوسطة الخطر والتي يصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي فيها مما يدل على أن المصرف لن يكون بمأمن من خطر السيولة وحتى العسر المالي كونه المؤشر يشير احتمالية تأخر المقترض في سداد ما بذمته للمصرف في المواعيد المحددة، أما في السنوات من 2014 و 2015 و 2016 و 2019 و 2020 فقد بين الجدول ان مؤشر Z يقع ضمن الفئة الثانية $(20 > Z \geq 25)$ قروض قليلة الخطر ، لذا يتوجب على المصرف ان يحتاط لهذا الأمر من خلال معدل كفاية رأس المال، وهذا مؤشر واضح على ما تم عرضه في تفسير مؤشر الجودة Z الخاص بنموذج Sherrod

خامسا - مؤشرات نموذج Sherrod في مصرف الشرق الأوسط :
سيتم احتساب مؤشر Z لمعادلة نموذج على وفق Sherrod في مصرف الشرق الأوسط وكالاتي :

الجدول (6)

مؤشرات نموذج Sherrod لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2006 – 2020)

Z	x6	x5	x4	x3	x2	x1	السنوات
7.19	0.17	1.36	0.24	0.42	4.17	0.83	2006
7.27	0.20	1.37	0.57	0.43	3.86	0.84	2007
6.22	0.18	1.35	0.02	0.39	3.44	0.85	2008
8.95	0.16	1.39	0.13	0.47	5.74	1.05	2009
8.54	0.14	1.40	0.33	0.51	5.34	0.82	2010
8.93	0.21	1.51	0.63	0.72	4.98	0.87	2011
9.16	0.26	1.56	0.70	0.80	5.10	0.74	2012
10.12	0.23	1.63	0.62	0.92	4.91	1.82	2013
11.22	0.33	2.18	0.13	1.57	4.61	2.40	2014
10.86	0.29	2.03	0.24	1.44	4.34	2.53	2015
14.05	0.23	2.05	0.43	1.45	4.59	5.31	2016
13.03	0.29	1.88	0.02	1.27	5.01	4.56	2017
13.40	2.85	1.50	-0.05	0.33	5.34	3.42	2018
10.20	0.19	1.93	0.09	1.32	5.74	0.92	2019
15.77	0.28	2.03	-0.05	1.43	7.66	4.42	2020
10.33	0.4	1.68	0.27	0.89	4.98	2.09	المتوسط

المصدر: الجدول من إعداد الباحث والنتائج من احتسابهما استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2006 – 2020.

مناقشة نتائج الجدول (6) :

1. مؤشرات السيولة (X1 و X2) :

إن المؤشرات X1 , X2 إنما هي مؤشرات سيولة تدل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند الاستحقاق أو الطلب، وكالاتي :

أ. **المؤشر X1 :** يشير هذا المؤشر إلى صافي رأس المال العامل (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) ، كان موجبا أي الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة ولجميع سنوات عينة البحث مما يدل على استقرار السيولة العاملة للمصرف (صافي رأس المال العامل) وبجميع مكوناتها فضلا عن قدرتها على مواجهة الالتزامات المالية اليومية من خلال إمكانيته من تشغيل الموارد المالية المتاحة لديه ، كما ويلاحظ تذبذب النسبة خلال السنوات عينة البحث وارتفاعها في السنوات 2014 ، وما بعدها ليستدل منها إلى تحوط المصرف

ماليا وتخوفه من عدم الاستقرار الامني الذي طال البلد والمؤدي إلى نهب الموارد المالية في بنوك المحافظات الساخنة، وهذا أدى بالمصرف إلى زيادة نسبة السيولة فيه تخوفا من الوقوع في خطر السيولة والعسر المالي. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ للنسبة عن المتوسط العام ولكن تبقى النسبة مقبولة وفق المنطوق المالي والمصرفي نتيجة قدرة الشركة على سداد ما بذمته فضلا عن الاعتماد بنسب مختلفة على التمويل طويل الاجل لاضافة سمة الاستقرار المالي في العمل المصرفي.

ب. **المؤشر X2 :** كذلك الحال بالنسبة لـ X2 التي كانت مرتفعة أيضاً وموجبة مما تدل على أن المصرف يحتفظ بموجودات سائلة تمكنه من سداد الالتزامات السريعة مثل الودائع الجارية مما لا يعرض المصرف لأي خطر نكول بالسداد على الرغم من تذبذب النسبة خلال سنوات البحث إلا أن النسبة كانت مرتفعة وموجبة

النسبة مما يدل على عدم كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح جراء الاستثمار في الموجودات وبخاصة في سنة 2018 و 2020 التي شهدت خسائر صريحة في هذه النسبة التي بلغت (-0.05)، (-0.05) على التوالي نتيجة لتحقيق المصرف للخسائر في أعماله، وهذه السياسة تتنافى مع أبجديات العمل المصرفي كون المصارف مطالبة بزيادة تلك النسبة كونها احد معايير نجاح المصارف من عدمها مما يستدل على ما تم تبينه سابقا باعتماد المصرف لسياسة الحيطة والحذر في التعاملات المالية والاعتماد على مصادر أخرى للربح بعيدة عن صميم العمل المصرفي.

4. **مؤشر الجودة Z**: أشار الجدول 6 إلى أن نتائج المتغير Z تقع ضمن الفئة الثالثة التي حددها هذا النموذج ($5 \geq Z > 20$) والتي تصنف بأنها قروض متوسطة الخطر والتي يصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي فيها مما يدل على ان المصرف لن يكون بمأمن من خطر السيولة وحتى العسر المالي كون المؤشر يشير احتمالية تأخر المقترض في سداد ما بذمته للمصرف في المواعيد المحددة ، لذا يتوجب على المصرف أن يحتاط لهذا الأمر من خلال كفاية رأس المال المرجحة بالخطر (الائتماني والسوقي والتشغيلي) ، وهذا مؤشر واضح على ما تم عرضه في تفسير مؤشر الجودة Z الخاص بنموذج Sherrod لمصرف الشرق الأوسط بان النتائج تقع ضمن الثالثة ويصعب التنبؤ بخطر الفشل المالي والذي يدل على احتمالية نكول المقترض بسداد ما بذمته للمصرف الامر الذي يجب ان يحتاط له المصرف من خلال رفع نسب كفاية رأس المال لمواجهة مختلف الأخطار الائتمانية والسوقية والتشغيلية لديمومة العمل المصرفي في التعاملات المصرفية .

يستنتج من الجداول الخاصة بتحليل مؤشرات نموذج Sherrod في المصارف الخاصة عينة البحث أن النتائج كانت متقاربة ضمن الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطر) إلا في مصرف الاستثمار فقد كانت نتائج المؤشر للسنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2019 و 2020 ضمن الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطر) ، مما يستدعي بالمصارف تكوين مخصصات تتناغم مع حجم الخطر كونه لا يمكن التنبؤ بمستقبل القرض وهذا يرسل إشارة سلبية لدى أصحاب الودائع الذي ينعكس سلبيا على تعاملاتهم المصرفية في المستقبل، مما يستوجب على الإدارات المصرفية مراجعة السجل الائتماني لطالب القرض من حيث السمعة والعمل والضمان والشخصية ورأس مال المشروع لكونه يمثل الأمان للمقرضين والقدرة على سداد القرض وغيرها من الأمور

ليستدل منها على احتفاظ المصرف بسيولة نقدية مرتفعة بسبب الأوضاع غير المستقرة في المحافظات التي شهدت عمليات تخريبية لمواجهة العمليات المالية .

2. **مؤشرات الملائمة والرفع (X3 – X5 – X6) :**

تعد هذه المؤشرات من أهم مؤشرات مراقبة الأداء المالي للمصارف كونها تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمصارف وكالاتي:

أ. **النسبة X3 (صافي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات) :** كانت النسبة موجبة ومتقاربة لنتائج لتدل على قدرة المصرف في الحصول على مصادر التمويل الذاتي لتسيير أعماله، أي تدل على ازدياد ضمانات الدائنين في التعاملات المالية ولجميع سنوات عينة البحث خاصة في السنوات ما بعد 2014 التي شهد البلد فيها عمليات عسكرية عديدة، على الرغم من الانخفاض الطفيف لبعض السنوات عن المتوسط المحسوب كما ذكر سابقا .

ب. **النسبة X5 (إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات):** جاءت النسبة X5 بقيم موجبة مما تدل على قدرة الموجودات على تحمل المطلوبات وتسديدها في مواعيدها وازداد اهتمام المصرف بها في السنوات التي تلت سنة 2014 التي عانى العراق فيها ما عانى من حروب ودمار في بنيته التحتية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية وان كانت النسبة اقل من المتوسط لبعض السنوات ولكن تبقى موجبة.

ج. **النسبة X6 حصة الموجودات الثابتة من أموال المالكين :** كانت النسب ايجابية وتشير الى تمويل الموجودات الثابتة بأموال المالكين وبالنسب المؤثرة في الجدول (6) وهي نسب موجبة وان كانت اقل من المتوسط المحسوب عدا سنة 2018 التي شهدت ارتفاعا ملحوظا بهذه النسبة ليستدل منها إلى اعتماد المصرف على حق الملكية في التمويل مما يتماشى مع المنطق المالي والمصرفي في مداخل تخصيص الأموال الذي ينص على أن الموجودات الثابتة تمول بأموال المالكين وليست القروض والديون كون الموجودات الثابتة تعد الملجأ الأخير للتصفية في حال وقوع الخسائر وإشهار الإفلاس والذي ينعكس سلبا على الملاك وأموالهم المتمثلة بالموجودات الثابتة ، فسياسة المصرف المتبعة هي اتخاذ سياسة الحيطة والحذر في تعاملاتها من خلال التمويل بحق الملكية نظرا لارتفاع هامش الأمان فيه وعدم الاستقرار الذي يكتنف البيئة الخارجية.

3. **مؤشر الربحية (X4) :** ان هذه النسبة هي العائد على الموجودات (ROA) ، إذ اشر الجدول 6 إلى ضعف واضح وصريح في تلك

المبحث الثالث

اثر الانهيار المصرفي (ال فشل المالي) في كفاية رأس المال لعينة من المصارف الخاصة في العراق

يستعرض هذا المبحث العلاقة والأثر الإحصائي بين قيمة معامل Z (الفشل المالي) وكفاية رأس المال المرجحة بالخطر بحسب نموذج Sherrod ، وسيتناول المبحث محورين :
 أولاً. وصف المتغيرات : استنادا إلى البرنامج الإحصائي SPSS يمكن وصف متغيرات النموذج كالتالي :

الجدول (7)

وصف متغيرات النموذج الإحصائي

المتغير المستقل X	قيمة Z (الانهيار المصرفي)
المتغير المعتمد Y	كفاية رأس المال

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

U_i = المتغير العشوائي

لذا يمكن صياغة نموذج قياسي لبيان اثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد للمدة (2006 – 2020) للمصارف الخاصة عينة البحث وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط وكالاتي :

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + U_i$$

Y_i = المتغير التابع (كفاية رأس المال)B₀ = الحد الثابت

B = الميل

X = المتغير المستقل (قيمة Z)

ثانياً. اختبار وتحليل علاقات التأثير لمتغيرات البحث: سيتم استخراج مجموعة من علاقات التأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع لبيان طبيعة العلاقة بينهما فضلاً عن بيان معنوية النموذج من خلال اختبار F للمصارف عينة البحث وكالاتي :
 1. مصرف بغداد : كانت نتائج الانحدار الخطي البسيط للمصرف للمدة 2006-2020 كالاتي :

الجدول (8)

نتائج اختبار علاقات التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصرف بغداد للمدة 2006-2020

Model	R	R ²	Change Statistics				
			B	F Change	Sig. F Change	t	Sig
X	.760 ^a	0.575	.084	5.215	.041	2.284	.041

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج spss .

ج. اختبار F : كانت قيمة اختبار F 5.215 وبمعنوية 0.041 لتسجيل معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5% .
 د. اختبار t : احتسبت قيمة اختبار t للمتغير المستقل (قيمة Z) 2.842 وبمعنوية 0.041 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% لتشير إلى معنوية المعلمة المقدره في النموذج.
 هـ. معامل B : أشار الجدول (8) إلى أن قيمة B (الميل) كانت 0.084 لتشير إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال ومؤشر الفشل المالي - قيمة Z حسب نموذج Sherrod ، أي بزيادة احتمالية الفشل المالي في المصرف تزداد نسبة كفاية رأس المال دعماً لمركزه المالي .

أشار الجدول 8 إلى مجموعة من المؤشرات ونتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بمصرف بغداد وكالاتي :
 أ. معامل الارتباط R : تم تقدير معامل الارتباط R بين المتغير التابع والمستقل بما يقرب من 55% ليكون ارتباط موجب طردي دال على وجود علاقة بين المتغيرين ليستدل منه ارتفاع نسب كفاية رأس المال المصرفي كلما ازدادت نسب الفشل وهذا يتناغم مع المنطوق المالي والمصرفي.
 ب. معامل التحديد R² : كما وأشار الجدول إلى أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت ما يقارب 57.5% لتشير إلى 57.5% من المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع قد تضمنها النموذج والمتبقي عائد إلى متغيرات لم يتضمنها النموذج ومعبر عنها بالخطأ العشوائي.

2. مصرف الشرق الأوسط : احتسبت نتائج اختبارات ومؤشرات الانحدار الخطي البسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل وكالاتي:

الجدول (9)

نتائج اختبار علاقات التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2006-2020

Model	R	R ²	Change Statistics				
			B	F Change	Sig. F Change	T	Sig
X	.811	.658	9.854	25.003	.000	5.000	.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج spss .

ج. اختبار F : كانت قيمة اختبار F 25.003 وبمعنوية 0.000 لتسجيل معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5% .
د. اختبار t : احتسبت قيمة اختبار t للمتغير المستقل (قيمة Z) 5.000 وبمعنوية 0.000 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% لتشير إلى معنوية المعلمة المقدرة في النموذج.
هـ. معامل B : أشار الجدول (8) إلى أن قيمة B (الميل) كانت 9.854 لتشير إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال (Y) ومؤشر الفشل المالي ، أي تزداد نسبة كفاية رأس المال في المصارف كلما كانت مؤشر الفشل المالي مرتفع والتي تؤدي لانخفاض الخطر الائتماني دعما لمركزه المالي .

استعرض الجدول 9 جملة من نتائج الاختبارات فضلا عن مؤشرات إحصائية بين المتغير التابع والمستقل وكالاتي :
أ. معامل الارتباط R : قدر معامل الارتباط R بين المتغير التابع والمستقل بما يقرب من 81.1% ليكون ارتباط موجب طردي دال على وجود علاقة قوية بين المتغيرين ، ليستدل منه ارتفاع نسب كفاية رأس المال المصرفي كلما ازدادت نسب الفشل وهذا يتماشى مع المنطوق المالي والمصرفي ، كون أن كفاية رأس المال المصرفي ولدت من رحم عدم الاستقرار في العمل المصرفي، فتحدد نسب الكفاية استنادا إلى الظروف المحيطة بالعمل المصرفي الايجابية منها والسلبية.

ب. معامل التحديد R² : كما وأشار الجدول إلى أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت ما يقارب 65.8% لتشير إلى 65.8% من المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع قد تضمنها النموذج والمتبقي عائد إلى متغيرات لم يتضمنها النموذج ومعبّر عنها بالخطأ العشوائي .

3. مصرف الاستثمار العراقي : احتسبت نتائج اختبارات ومؤشرات الانحدار الخطي البسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل وكالاتي:

الجدول (10)

نتائج اختبار علاقات التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصرف الاستثمار للمدة 2006-2020

Model	R	R ²	Change Statistics				
			B	F Change	Sig. F Change	T	Sig
X	.736	.542	6.256	15.382	.002	3.922	.002

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج spss .

المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع قد تضمنها النموذج والمتبقي عائد إلى متغيرات لم يتضمنها النموذج ومعبّر عنها بالخطأ العشوائي.
ج. اختبار F : كانت قيمة اختبار F 15.382 وبمعنوية 0.002 لتسجيل معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5% .
د. اختبار t : احتسبت قيمة اختبار t للمتغير المستقل (قيمة Z) 3.922 وبمعنوية 0.002 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% لتشير إلى معنوية المعلمة المقدرة في النموذج.
هـ. معامل B : أشار الجدول (8) إلى أن قيمة B (الميل) كانت 6.256 لتشير إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال ومؤشر الفشل المالي لاجل تخفيض نسب الخطر الائتماني وديمومة العمل المصرفي منعا لانتهائه .

استعرض الجدول 10 جملة من نتائج الاختبارات فضلا عن مؤشرات إحصائية بين المتغير التابع والمستقل وكالاتي :
أ. معامل الارتباط R : قدر معامل الارتباط R بين المتغير التابع والمستقل بما يقرب من 73.6% ليكون ارتباط موجب طردي دال على وجود علاقة قوية بين المتغيرين ، ليستدل منه ارتفاع نسب كفاية رأس المال المصرفي كلما ازدادت نسب الفشل المالي وهذا يتناغم مع المنطوق المالي والمصرفي، كون أن كفاية رأس المال المصرفي ولدت من رحم عدم الاستقرار في العمل المصرفي، فتحدد نسب الكفاية استنادا إلى الظروف المحيطة بالعمل المصرفي الايجابية منها والسلبية.
ب. معامل التحديد R² : كما وأشار الجدول إلى أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت ما يقارب 54% لتشير إلى ان 54% من

للنهيار المصرفي من خلال النماذج التنبؤية التي تنذر المصارف بقرئها أو ابتعادها منه من أجل رسم إستراتيجية واضحة للسياسة المصرفية التي تنتهجها حماية لكيانها وسمعتها أولاً وأموال المودعين ثانياً ومكانتها في ميدان التعاملات المصرفية ثالثاً.

يستنتج من الجداول التي تم عرضها في متن البحث أن الفشل المالي هو وليد عدم الاستقرار في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف، الأمر الذي يحتم على المصارف أن تحتفظ بكفاية رأس المال يتناسب مع هذا الأمر الذي يهدد مكانة المصرف ووجوده في ميدان التعاملات المصرفية، لذا يجب على المصارف أن تتحوط

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات :

1. بعد الفشل المالي النهائية الحتمية للكيان المصرفي المؤدي لانهياره وتصفيته، الأمر الذي يستوجب من المصارف التنبؤ به والتحوط له لديمومة تعاملاتها المصرفية.
2. تحتفظ المصارف برأس المال يتناغم مع حجم التحديات التي تكتنف أعماله لامتنعاص الأزمات المصرفية بما يضمن قدرتها على دفع الالتزامات المالية النهائية.
3. مبالغة المصارف عينة البحث في الاحتفاظ بنسب كفاية رأس المال وينسب تفوق كل المعايير المحلية والدولية ، الأمر الذي أدى إلى المبالغة بسياسة الحيطة والحذر المتبعة .
4. استعرضت الجداول (4-5-6) إلى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي في مصرف بغداد كونه يمنح قروضاً متوسطة الخطر تصنف ضمن الفئة الثالثة التي تتراوح قيمها ($20 > Z > 5$) مما يدل على أن المصرف لن يكون بأمن من خطر السيولة والعسر المالي، أما بالنسبة لمصرف الاستثمار فقد صنف نشاطه الائتماني ضمن الفئة الثانية (قليلة المخاطر) والفئة الثالثة (صعوبة التنبؤ بالفشل المالي)، فضلاً عن تصنيف النشاط الائتماني لمصرف الشرق الأوسط ضمن الفئة الثالثة مما يدل على صعوبة التنبؤ بالفشل المالي فيه كونه يمنح قروضاً متوسطة الخطر .

5. اتفقت التحليلات الإحصائية والمبينة في المبحث الثالث على معنوية الاختبارات المعتمدة، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط موجبة طردية بين المتغير التابع والمتمثل بكفاية رأس المال المرجح بالخطر والمتغير المستقل (قيمة الفشل المالي حسب النموذج المعتمد) .

ثانياً. التوصيات :

1. عدم مبالغة المصارف في الاحتفاظ بكفاية رأس المال بنسب أعلى من جميع المعايير المالية والدولية المخصصة لهذا الأمر المؤدي إلى تعطيل الأموال عن الاستثمار وضياع فرصة تحقيق الأرباح.
2. التنبؤ بمؤشرات الفشل المالي بصورة مستمرة لكي تتمكن المصارف من معرفة أداؤها المالي في المستقبل.
3. تقويم الدراسات الائتمانية في المصارف على وفق التغيرات المحيطة بالنشاط الائتماني واستخدام معايير محددة لتصنيف العملاء على وفق مقدرتهم على السداد وتقييم الضمانات وتصنيفها كونها تقلل حالات التعثر ومن ثم الفشل.

المصادر

المصادر العربية

أولاً. الكتب :

1. الجميل، سمر كوكب، المدخل إلى إدارة المؤسسات المالية – نظريات وتطبيقات ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2012 .
2. الحياي، وليد ناجي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
3. مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2016.
4. ناصر ، سليمان ناصر، التسيير البنكي - إدارة البنوك-، الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2019 .
1. بخيت ، غالب شاکر ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 19، 2015.
2. البريفكاني ، آشتي عبد الستار، أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 37(1)، 2017.
3. الجنابي، حيدر عباس، التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ثالثا. الرسائل الجامعية :

1. الرفاعي ، هاشم احمد ، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان - دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2017.
2. الغصين ، هلا بسام ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.

رابعا. التقارير والوثائق :

1. القوائم المالية لمصرف بغداد للسنوات 2006 – 2020 .
2. القوائم المالية لمصرف الاستثمار للسنوات 2006 – 2020 .
3. القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط للسنوات 2006 – 2020 .

المصادر الأجنبية :

1. Altman, Edward I, 2014, Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international context ; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model .Latest version,july9,.
2. Rankin, M., 2012, Contemporary issues in Qld : John Wiley and ,accounting (1st ed.). Milton Sons Australia, Ltd,.
3. Ross , Steven A. Westerfield & Jaffe , 2013, Corporate Finance , tenth edition, Mc Graw – Hill , Sloan school of management Massachusetts Institute of Technology,
4. Succurro, Marianna ,2012, Bankruptcy systems & economic performance across countries -some empirical evidence , European Journal of Law & Economics, Volume:33 Issue: 1 .
5. Gehrig, Thomas & Iannino, Maria Chiara, 2021, Did the Basel Process of capital regulation enhance the resiliency of European banks?, Journal of Financial Stability, Volume:55 .
- المدة(2011-2016)،مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 7 العدد 28، 2018.
4. الحمداني ، رافعة إبراهيم ، (التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Kida& Zeta-3 دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 43، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق، 2018.
5. الحمداني ، رافعة إبراهيم والقطان ، ياسين طه ، (استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5 العدد 10، جامعة الانبار، العراق، 2013
6. الخياط ، زهراء صال الخياط ، (استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى للمدة (2007-2009))، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36 العدد 115 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، العراق، 2014 .
7. السيدية ، موفق احمد والهاشمي، ليلي عبد الكريم ، (قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 36، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2016 .
8. الصفراني ، محمد فرج وزايد، عبد الفتاح المختار وكشيم، سعاد الهادي ، إمكانية استخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة(2014-2017)، مجلة البحوث الأكاديمية ،(العلوم التطبيقية)، العدد 16 ، 2020.
9. القندوز ، عبد الكريم و موعش، احمد ، محددات كفاية رأس مال المصارف- حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية، العدد 95، صندوق النقد العربي، 2022 .
10. المالكي، زهراء ناجي وسعيد ، احمد محمد، دور كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1 و 2) في المخاطرة الائتمانية - دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8 العدد 24، بغداد، 2013 .
11. المرشدي ،عباس علوان ، (استعمال نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق- بحث تطبيقي في عينة من المصارف المرجحة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية)، المجلد (26) العدد (1) ، جامعة بابل ، العراق، 2018 .